صحيفة بريطانية :حزب الإصلاح يعمل على خلق بؤر انفصالية في جسد الشرعية

الأمناء/العرب:

كشفت جماعة الحوثي عن اتفاق مع السلطة المحلية في مأرب يقضي بوقف أي أعمال قتالية، والحفاظ على الوضع الميداني الراهن مقابل حصول الجماعة الموالية لإيران على حصة شهرية من عائدات النفط والغاز في المحافظة الواقعة شمال شرقي العاصمة صنعاء.

ومن شأن إعلان الجماعة الموالية لإيران عن هذا الاتفاق أن يزيد من حجم الضغوط على السلطة المحلية في مأرب التي يمثلها المحافظ سلطان عرادة، حيث يواجه الأخير اتهامات متكررة بالتمرد على مجلس القيادة الرئاسي، وتكريس مأرب إمارة إخوانية.

وأوضح القيادي البارز في جماعة الحوثي عبدالكريم المتوكل، في جلسة حوارية على منصة تويتر شارك فيها نشطاء وشخصيات سياسية يمنية لبحث آخر التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية في اليمن، أن المعركة بمحافظة مأرب تم إيقافها بأوامر من قيادتهم العليا بعد أن اقتربوا من المجمع الحكومي في عاصمة المحافظة التي تحمل الإسم ذاته.

وأكد القيادي الحوثي في تصريحات نقلتها مواقع يمنية على نطاق واسع أن قيادتهم العليا أبلغتهم بعدم التقدم والتوقف عند آخر الحدود التي وصلوا إليها، نظراً لالتزام سلطات مأرب بتزويدهم بحصتهم من نفط وغاز مأرب والتي تصلهم شهرياً إلى صنعاء ويتم توزيعها على المحافظات الخاضعة لسيطرتهم.

ولفت المتوكل إلى أن القيادة العليا للجماعة تراعي أهمية الحفاظ على منشآت النفط والغاز في مدينة مأرب وتجنيبها العمليات العسكرية التي قد تؤدي إلى حدوث كارثة وأزمة في كمية الوقود والغاز التي تصلهم منها حصة كاملة.

وأوضح أن هذا الاتفاق عالج بشكل كبير مشكلة أزمة الغاز التي كانت تعاني منها العاصمة صنعاء وبقية المحافظات الشمالية وأسهمت في رفد الاقتصاد بالضرائب والإيرادات لتوفير الخدمات للمواطنين، حسب تعبيره.

وأضاف القيادي الحوثي أن الحفاظ على منشآت النفط والغاز في مأرب هو مسؤولية جماعية، مشيراً إلى أنهم يعدون خططا عسكرية أخرى تنطلق صوب بقية الجبهات لقتال من وصفهم بـ"العدوان" في جبهات الضالع ولحج والساحل الغربي، وصولا إلى باب المندب وفك الحصار المفروض على اليمن.

وكان الحوثيون قد دفعوا منذ فبراير 2021 بالآلاف من عناصرهم للسيطرة على مأرب التي تعد آخر معاقل السلطة الشرعية في شمال اليمن، وتمكنوا من فرض سيطرتهم على معظم أجزائها كما نجحوا في تطويق مركز المحافظة من ثلاث جهات قبل أن يتوقف القتال في العام الماضي.

وكثيرا ما اتُّهم حزب التجمع الوطني للإصلاح، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، بالتواطؤ مع الحوثيين وإفساح المجال لهم لفرض أمر واقع جديد في المحافظة الغنية بالنفط والغاز.

ويقرّ مراقبون بأن إعلان القيادي الحوثي البارز أن توقف القتال في المحافظة جاء نتيجة اتفاق مع السلطة المحلية يعكس واقعا جديدا وخطيرا في الآن ذاته، ذلك أن جماعة الإخوان بعد تراجع نفوذها في المجلس الرئاسي الجديد باتت تسعى لخلق بؤر انفصالية في جسد الشرعية، وقد تكون الخطوة الموالية لها بعد مأرب هي الذهاب إلى تكرار السيناريو ذاته في حضرموت في ظل تنامي الدعوات لانفصال هذه المحافظة الجنوبية الغنية أيضا بالنفط والغاز.

ويلفت المراقبون إلى أن تصريحات القيادي الحوثي تشكل إدانة لحزب الإصلاح الذي لطالما نفى التهم الموجهة إليه بالتعامل مع جماعة الحوثي أو التواطؤ معها، مشيرين إلى أن الحزب الإخواني وفق تصريحات المتوكل صار يشكل متنفسا اقتصاديا مهما للحوثيين، ولدعم مشروعهم في اليمن.

ويعتبر المراقبون أن هذا الوضع يشكل مأزقا كبيرا بالنسبة إلى مجلس القيادة الرئاسي الذي من الواضح أنه عاجز عن مواجهة التحدي الإخواني، كما أنه يمثل مشكلة للتحالف العربي الذي تقوده السعودية، والذي يسعى جاهدا لترتيب صفوف الشرعية وتوحيد جهودها في مواجهة الحوثيين.

ويقول المراقبون إن بقاء سيطرة حزب الإصلاح على محافظة مأرب بات غير ممكن القبول به، وإن هناك حاجة ماسة إلى إجراء تغييرات، وإلا فإن ذلك سيقود إلى تماد أكثر من قبل قيادات الحزب، وهو ما يترتب عليه تفتت اليمن إلى دويلات.

وكان المحافظ الإخواني سلطان العرادة أعلن في وقت سابق عن تأسيس ما يشبه الإدارة الذاتية المستقلة في مأرب، والتي لا تخضع للسلطة الشرعية، في موقف يعكس تمردا على المجلس الذي يسعى لإجراء تحويرات، بمن في ذلك المحافظ، ويطالب بضرورة امتثال السلطة المحلية لتحويل إيرادات المحافظة إلى البنك المركزي في العاصمة عدن.

وأقر المحافظ خلال اجتماع مع عدد من القيادات والمسؤولين في المحافظة موازنة عامة خاصة بمأرب للعام الجاري، بلغت 337 ملياراً و263 مليوناً، وبزيادة عن موازنة العام الماضي بنسبة 20 في المئة.

وتضم الموازنة العامة لمأرب موازنات السلطتين المحلية والمركزية في حكومة إمارة مأرب، والوحدات الاقتصادية والهيئات والمؤسسات والصناديق الملحقة بكل منطقة، بالإضافة إلى موازنة المشاريع المحلية ومشاريع التنمية الاجتماعية والمركزية موزعة على الأبواب الأربعة للموازنة.

بدون علم الحكومة.. صفقة مشبوهة لبيع حصة شركة OMV النفطية في شبوة

الأمناء / خاص:

تعد شركة "أو. إم. في" النمساوية (OMV) في اليمن، من أكبر شركات الطاقة الدولية التي لا تزال تعمل في اليمن، وأعلنت في يونيو الماضي أنها ستبيع أصولها في البلاد في إطار خطط لخفض تصنيف أنشطتها النفطية.

وخلال الأيام الماضية تفاجأت الحكومة اليمنية بإعلان شركة زينيث للطاقة الهولندية (Zenith Energy)، استحواذها على أصول الطاقة التابعة للشركة النمساوية (OMV) بصفقة بيع تقدر بأكثر من 21.6 مليون دولار.

وأدلى الرئيس التنفيذي لشركة زينيث، أندريا كاتانيو، بتصريحات حول تمكن الشركة من الاستحواذ على أصول القطاعات النفطية التابعة للشركة النمساوية في محافظة شبوة، جنوب شرق اليمن. إلا أن تلك التصريحات قوبلت بالرفض وعدم الموافقة من قبل وزارة النفط والمعادن في اليمن.

وتشمل الصفقة أكبر أصول الشركة النمساوية في اليمن وهو حصتها في حقل العقلة النفطي (S2 و 3 و 70) في محافظة شبوة في جنوب شرق البلاد على بحر العرب، والواقع تحت سيطرة الحكومة اليمنية.

وبحسب إعلان الصفقة، حصة الحقل النفطي الرئيسي في العقلة ينتج في المتوسط ستة آلاف برميل يوميا اعتبارا من يناير 2022، بعدما كان ينتج حوالي 15 ألف برميل يوميا قبل الحرب الحوثية في اليمن. كما باعت "أو. إم. في" حصصها في حقلين أصغر في شرق اليمن، إلى جانب ما يقدر بنحو 571 مليار قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج.

وزارة النفط اليمنية ردت على التصريحات التي أطلقها الرئيس التنفيذي للشركة الهولندية "زينيث"، بأنها تصريحات مجانبة للحقيقة، مؤكدة عدم إبرام أي اتفاق معها بشأن هذا الموضوع. وأنها ما تزال تدرس الوثائق المقدمة من شركة OMV بشأن بيع أصولها في القطاعات النفطية بمحافظة شبوة.

وأوضحت وزارة النفط أن لديها شروطا تنظمها اتفاقيات المشاركة في الإنتاج؛ يأتي في مقدمتها الالتزام بالمعايير الخاصة بالتخلي والتي تشترط في حالة التخلي أن تكون الشركة معروفة وعالمية وتتمتع بالقدرة المالية والكفاءة الفنية.

وأكدت أن الوزارة حتى كتابة هذا البيان ما زالت ترى أن شركة زينيث ليس لديها الكفاءة والقدرة المالية والفنية المعتمدة لدى الوزارة وهيئة النفط ولا تنطبق عليها المعايير المنظمة لحالات التخلي عن ملكية الحصة المملوكة لشركة OMV.

وجددت الوزارة التأكيد على عدم إعطاء أي موافقة أو إشارة لقبول الشركة، محملة شركة OMV وشركة زينيث المسؤولية القانونية حول ذلك.

وأثارت معلومات البيع في ذلك الوقت، موجة من الانتقادات والاتهامات للحكومة ووزارة النفط، بشأن موافقتها وتمريرها لصفقة البيع ما دفع بالوزارة للخروج ببيان أكدت فيه أنها شكلت فريقا قانونيًا وفنيًا وماليًا، بالإضافة إلى قانونيين ومستشارين دوليين، لدراسة قرار شركة "OMV"، التنازل عن الامتياز الممنوح لها في القطاع "S2".

أوضحت الوزارة حينها أنها ستجري نقاشا مع الشركة النمساوية لمحاولة ثنيها عن قرار الانسحاب، بالإضافة إلى دراسة الخيارات البديلة، وشروط التخلي في حال أن قامت الشركة بإدخال شركة جديدة مشغلة معها، أو تنازلت عن حق الامتياز في القطاع، على أن يتم ذلك وفقا لاتفاقية المشاركة في الإنتاج. وهو ما لم يتم حاليا عقب إعلان الشركة الهولندية استحواذها على الأصول النفطية في شبوة.

موقع استقصائي: مبعوث الأمم المتحدة السابق إلى اليمن مرتبط بجهاز المخابرات البريطاني

الأمناء / خاص:

أفاد موقع استقصائي بريطاني، بأن مبعوث الأمم المتحدة السابق إلى اليمن مارتن غريفيث، مرتبط بجهاز الاستخبارات البريطاني MI6.

وقال موقع "Declassified" الاستقصائي، إن غريفيث الذي يدير حالياً العمل الإنساني للأمم المتحدة، شارك في تأسيس وتقديم المشورة لشركة خاصة لحل النزاعات تعمل بشكل وثيق مع جهاز الاستخبارات البريطاني MI6. وتضم بين أمنائها ومستشاريها مجموعة من الشخصيات العسكرية والدبلوماسية البريطانية السابقة.

وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، حتى أغسطس 2021 مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى اليمن.

وذكر، أن غريفيث عمل على تأسيس شركة "انترميديت" إلى جانب جوناثان بويل، رئيس موظفي توني بلير السابق الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي للشركة.

وتركز شركة "إنترميديت" على النزاعات الأكثر صعوبة وتعقيدًا وخطورة، حيث لا تستطيع المنظمات الأخرى العمل وتجمع بعضا من الخبراء الرائدين في العالم في الحوار والتفاوض.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة "إنتر ميديت"، إنها "بدأت العمل في اليمن وسوريا قبل ست سنوات من تولي غريفيث منصب مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، في الوقت الذي كان يعمل فيه كمستشار أول للأمم المتحدة بشأن سوريا. ومن غير المعروف ما إذا كانت الشركة لا تزال نشطة في اليمن".

وقامت وزارة الخارجية البريطانية بترقية غريفيث ليصبح مبعوثًا خاصًا للأمم المتحدة إلى اليمن في فبراير 2018. وذكرت الوزارة: "أدت حملة ناجحة لتأمين تعيين مبعوث خاص جديد للأمم المتحدة إلى اليمن إلى تعيين خبير الوساطة البريطاني الوطني والدولي مارتن غريفيث".

الأمناء
alomana2013@gmail.com
المشرف العام: د. صدام عبدالله
رئيس التحرير: عدنان الأعجم
مدير التحرير: غازي العلوي
مدير الإخراج الفني: مراد محمد سعيد
قسم التقارير: علاء عادل حنش

الاراء والكتابات الواردة في الصحيفة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الصحيفة وانما تعبر عن وجهة نظر اصحابها.

عدن - المنصورة - شارع القصر تلفون: 341948 وللتواصل عبر الواتساب (772331158) للتواصل حول اعلاناتكم على 771210175